الإستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة(2035-2017)

المطلب الأول: الإستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة(2035-2017)

الفرع الأول: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة لعام 2015 تم اعتماد جدول أعمال التنمية العام 2030 المعنون تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والذي اصطلح عليه فيما بعدب"أهداف التنمية المستدامة أل "17" أو "الأهداف العالمية."

وتتمثل هذه الأهداف بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في:

1 -القضاء على الفقر

2 -الصحة الجيدة والرفاه

3 -المساواة بين الجنسين

4 -طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

5 -الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

6 -القضاء التام على الجوع

7 -التعليم الجيد

8 -المياه النظيفة والنظافة الصحية

9 -العمل اللائق ونمو الاقتصاد

10 -الحد من أوجه عدم المساواة

11-مدن ومجتمعات محلية مستدامة

12 - الاستهلاك والانتاج المسؤولان

13 -العمل المناخي

14 - الحياة تحت الماء

15 -السلام والعدل والمؤسسات القوية

16-عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

17- الحياة في البر

والجزائر من الدول التي التزمت بمخرجات مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة 2015 لكنها وضعت إستراتيجية وطنية للتكفل بـ14 هدف من بين 17 هدف للتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مجالات الإستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة وفق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

تتركز هذه الإستراتيجية على سبعة (07) محاور هي:

1 .تحسين الصحة ونمط الحياة

كثيرا ما يؤدي انتشار النفايات الصلبة الحضرية وطرح حجم متزايد من المياه المستعملة الملوثة دون معالجتها، و تلوث الهواء الناجم عن حركة مرور السيارات وحرق النفايات والملفوظات الصناعية والملوثات الصناعية الأخرى، الانجراف، التصحر، القضاء على الغابات، ندرة المياه وتلوثها والجفاف وغيرها إلى تدهور الصحة ونمط الحياة المرتبط بنوعية المعيشة للمواطن سواء في المناطق الحضرية أو الريفية وعليه فان المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة يرمي في الأمدين المتوسط والطويل إلى تحسين صحة المواطن و نوعية معيشته عبر تحقيق ما يلي :

-تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير

-خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيماوي الزراعي المصدر

-تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية

-خفض إنتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي أم المالي

-تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة.

2 .المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني

وضعت الجزائر إستراتيجية ومخطط عمل وطنيين للتنوع البيولوجي 2016-2030 تحت عنوان "التنوع البيولوجي من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتكيف مع التغير المناخي" هذه الإستراتيجية سطرت أربعة أهداف هي:

-تكيف إطار مؤسساتي واستراتيجي

-تطوير وتقاسم وتقييم المعارف من اجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة

-المحافظة على رأس المال الطبيعي الجزائري وإصلاحه

- تثمين التنوع البيولوجي من اجل اقتصاد أخضر.

3 .تأمين الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو أحد الأبعاد السبعة للأمن الإنساني وتأمينه يعني أن تكون لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي. وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الأمن الغذائي على أنه حالة تمتع كل إنسان وفي جميع الأوقات بإمكانية الوصول الى ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للحفاظ على حياة صحية ونشيطة.

فالأمن الغذائي بشكل حالة من التمتع الفعلي بالحق في الغذاء الذي يفترض توفر الغذاء بكمية ونوعية كافية لتلبية الحاجات الغذائية للأفراد والحق في الغذاء مضمون بموجب المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأيضا المادة 11 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يؤسس للحماية القانونية للأمن الغذائي.

4 .تطوير الاقتصاد الأخضر والتدويري

يربط الاقتصاد الأخضر بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى من خلال اعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحد من التدهور البيئي الناتج عن التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة والعمل على مواجهة آثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى الحياة الكريمة واستخدام مصادر الطاقة البديلة.

وضمن إطار التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر خصصت المجموعة الدولية وفق ما أثبتته التقارير والدراسات ميزانية معتبرة تقدر بحوالي 15 بالمائة من الميزانية الإجمالية المخصصة للانتعاش الاقتصادي في العالم لتمويل الاستثمارات الخضراء والتي وجهت في ثلاث نواحي هي ترقية الفعاليةالطاقوية تسيير المياه ومعالجة النفايات وتقنيات خفض التلوث وأخيرا تطوير الطاقات المنخفضة الكربون.

الإستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة(2035-2017)

وبهذا الخصوص جاء المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة لوضع إستراتيجية واضحة المعالم من اجل خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والمتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين، ورفع فعالية نفقات الميزانيات العمومية بمشاركة الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية ويكون ذلك من خلال العمل على تحقيق ما يلي:

-الاتجاه نحو الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي

-الاتجاه نحو الفرز عند المصدر الرسكلة التثمين والمجالات الصناعية والتحويل

-دعم زيادة الانجازات فيما يخص تجهيزات ومنشآت المعالجة

-تشجيع تطوير الاستثمار في مجال النفايات من اجل ضمان التحكم في التأثير البيئي وتقنيات المعالجة والتثمين

-مخطط عمل وطني لطرق الإنتاج والاستهلاك المستدام (PNA-MCPD) بالتركيز على رسكلة النفايات وتثمينها وتحويلها.

-تثمين خدمات الأنظمة البيئية الطبيعية.

5.زيادة مقاومة الجزائر للتصحر

التصحر مشكلة عالمية النطاق تهدد 110 دولة في كل قارات العالم ومنها الجزائر، إذ تشكل الأراضي الصحراوية بالجزائر نسبة 74,82 بالمائة، ونسبة 66.9 بالمائة أراض مهددة بالتصحر أي حوالي 230000 كلم مربع من المساحة الإجمالية ويؤكد المنظور البيئي على ترابط التصحر كمسألة بيئية بالعديد من العناصر الطبيعية كالتربة والغطاء النباتي والغابات والمياه وغيرها، لذلك بادرت الجزائر في2020 باستحداث وزارة منتدبة للبيئة الصحراوية تكون تابعة لوزارة البيئة تهتم بتحسين البيئة الصحراوية وتطير مناطق الجنوبPSDRS .

6 .زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية

في إطار تعزيز الجهاز المؤسسي البيئي، تم في عام 2015 تنصيب اللجنة الوطنية للمناخ مكلفة بمتابعة استراتيجيات مكافحة التغيرات المناخية وتأثيراتها على التنمية بالجزائر، وهو ما يعزز ضمان

التنسيق ومتابعة السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية وتقييمها واقتراح إجراءات تسعى الى ضمان تنفيذ الالتزامات التي اتخذها الجزائر في إطار الاتفاقية إطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والهيئات الدولية و/أو القرارات المتخذة حول مسائل التغيرات المناخية.

وضمن هذا الإطار تطمح الجزائر الى المساهمة في الخفض من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري ما بين 7 و22% مع آفاق 2030 إضافة إلى تنمية التكنولوجيات ونقلها وتعزيز القدرات، ويتم بلوغ 67% من خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري اعتمادا على الوسائل الوطنية، كما تسعى الجزائر إلى ضم مجهودها الى المجهود العالمي المبذول لمواجهة التغيرات المناخية.

وبناء على ما تقدم، فان حماية البيئة تعد مطلبا أساسيا للسياسة التنموية في أي بلد، إذ لا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دون وجود حماية حقيقية للوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان، نظرا للعلاقة التداخلية بين البيئة والاقتصاد حيث يقتضي الدخول في التنمية الاقتصادية تكثيف متطلبات بما فيها الإنسان والموارد الطبيعية والمؤسسات وغيرها مع المحافظة على الاستغلال العقلاني والرشيد لمختلف الموارد الطبيعية وضبط التعمير العشوائي واستنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية وعواقب التصنيع غير المتحكم فيه بما ينعكس على استدامة التنمية، وهو ما تسعى إليه الإستراتيجية الوطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2017 – 2035.